

## ثالثاً

### قرار بشأن المضي قدماً بالعدالة الاجتماعية من خلال العمل اللائق<sup>١</sup>

تقييم أثر إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل  
عولمة عادلة واستنتاجات من أجل الإجراءات المستقبلية

إن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية، المنعقد في دورته الخامسة بعد المائة، ٢٠١٦،  
وقد أجرى تقييماً لأثر إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة  
عادلة، المعتمد في عام ٢٠٠٨،  
يعتمد القرار التالي.

#### أولاً - أهمية إعلان العدالة الاجتماعية

١. إن منظمة العمل الدولية والدول الأعضاء فيها، إذ اعتمدت بالإجماع إعلان منظمة  
العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة (إعلان العدالة الاجتماعية) في عام  
٢٠٠٨، أكدت أن التزامها وجهودها الرامية إلى تنفيذ الولاية الدستورية المنوطة بمنظمة العمل  
الدولية وجعل العمالة المنتجة والكاملة والعمل اللائق في صميم السياسات الاقتصادية  
والاجتماعية، ينبغي أن تستند إلى الأهداف الاستراتيجية الأربعة المتلازمة والمترابطة  
والمتكافئة، المتمثلة في العمالة والحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي والمبادئ  
والحقوق الأساسية في العمل، بالاقتران أيضاً بالمساواة بين الجنسين وعدم التمييز بوصفها قضايا  
مشتركة بينها جميعاً. ويقدم إعلان العدالة الاجتماعية إطاراً هاماً من أجل تحسين الإدارة ورسم  
السياسات.

٢. وإعلان العدالة الاجتماعية وجبه اليوم أكثر من أي وقت مضى من أجل التصدي  
للتحديات العالمية والإقليمية والوطنية ومن أجل أن يخلف أثراً حاسماً على تنفيذ برنامج التنمية  
المستدامة لعام ٢٠٣٠ (برنامج عام ٢٠٣٠). وينبغي لهذا التقييم لإعلان العدالة الاجتماعية أن:  
"١" يبين إجراءات منظمة العمل الدولية في سعيها إلى تحقيق مبادرات المؤيثة التي ستتوج  
وتتخطى احتفال منظمة العمل الدولية بمئويتها في عام ٢٠١٩؛ "٢" يشجع الدول الأعضاء في  
مساعيها الرامية إلى تحقيق كامل إمكانات إعلان العدالة الاجتماعية؛ "٣" يقدم الإرشادات إلى  
منظمة العمل الدولية والدول الأعضاء فيها، في الاستجابة إلى الدعوة الملحة من أجل الاضطلاع  
بدور نشط وكامل في برنامج عام ٢٠٣٠.

#### ثانياً - أثر إعلان العدالة الاجتماعية

٣. هناك الآن اعتراف واسع النطاق بالعمل اللائق بوصفه هدفاً عالمياً. ولقد كان إعلان  
العدالة الاجتماعية بمثابة نقطة مرجعية للدول الأعضاء وبمثابة إطار تنظيمي لمنظمة العمل  
الدولية من أجل تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء فيها. ولقد عزز التزام منظمة العمل الدولية  
بالإصلاح على نحو متواصل بغية تحسين الدعم الذي تقدمه إلى الدول الأعضاء فيها. وهو يوفر  
إطاراً من أجل الإجراءات الفعالة واتساق السياسات والتنسيق والتعاون سعياً إلى تحقيق العمل  
اللائق بين منظمة العمل الدولية والمؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية المعنية.

<sup>١</sup> اعتمد في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

٤. ولقد أيدت الدول الأعضاء تأييداً تاماً إعلان العدالة الاجتماعية واتخذت شتى الخطوات الرامية إلى النهوض بالعمل اللائق، سواء فردياً أو بالتعاون مع بعضها البعض، بما في ذلك من خلال الشراكات الإنمائية. ولقد اعتمد عدد متزايد من الدول الأعضاء برامج قطرية للعمل اللائق.

٥. وقام إعلان العدالة الاجتماعية مقام المرشد للميثاق العالمي لفرص العمل (٢٠٠٩)، الذي ما فتئ إطاراً سياسياً مجدداً من أجل التصدي لتأثير الأزمة الاقتصادية والمالية الأخيرة على المسائل الاجتماعية والمتصلة بالعمالة. ولقد اعتمد المؤتمر، من خلال متابعة إعلان العدالة الاجتماعية، توصية أراضيات الحماية الاجتماعية، ٢٠١٢ (رقم ٢٠٢) وبروتوكول عام ٢٠١٤ التابع لاتفاقية العمل الجبري، ١٩٣٠، وتوصية الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، ٢٠١٥ (رقم ٢٠٤).

٦. وفي الوقت ذاته، لا يزال تحقيق اتساق السياسات في تنفيذ برنامج العمل اللائق، تحدياً في أنحاء عديدة من العالم. وواجهت الدول الأعضاء خيارات معقدة في تحديد أولويات جهودها المبدولة للمضي قدماً بالعمل اللائق بأسلوب متكامل. ولا يزال من اللازم بذل المزيد من النشاط توخياً لتحسين تنفيذ وتصديق المعايير وتيسير الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم واستثارة الوعي وتشجيع فهم أفضل لإعلان العدالة الاجتماعية بوصفه أداة لإرشاد الإجراءات المستقبلية، بما في ذلك رسم السياسات من جانب الدول الأعضاء، سواء فردياً أو بالتعاون مع بعضها البعض، وتعزيز امتلاك الهيئات المكونة زمام الأمور.

٧. وكان من شأن إصلاحات المؤتمر ومجلس الإدارة أن حسنت الإدارة ورسم سياسات وظائف الإشراف في المنظمة. وتقوم منظمة العمل الدولية بتعزيز نشاطها بشأن سياسة المعايير، لا سيما من خلال مبادرة المعايير، ولقد نفذت برنامج المناقشات المتكررة لكل هدف من الأهداف الاستراتيجية في المؤتمر.

٨. بيد أنه لا بد من إدخال التحسينات على المناقشات المتكررة بغية التوصل إلى فهم أفضل لتنوع واقع واحتياجات الدول الأعضاء، وإدراك أهميتها كأداة ترمي إلى تقييم تنفيذ إعلان العدالة الاجتماعية وإرشاد الإجراءات المستقبلية. بالإضافة إلى ذلك، سجل تقدم محدود في إرساء واستخدام مؤشرات مناسبة لرصد التقدم المحرز في اتجاه تحقيق العمل اللائق.

٩. ولقد أثبتت البرامج القطرية للعمل اللائق أنها أداة مفيدة وينبغي تشجيع عدد أكبر من الدول الأعضاء على اعتمادها. ومع ذلك، لا بد من بذل المزيد من الجهود لجعلها أفضل تركيزاً وأوضح أولويات وأكثر استناداً إلى الوقائع والتحديات الخاصة التي تواجهها الدول الأعضاء. وينبغي للهيئات المكونة أن تحدد جميع البرامج القطرية للعمل اللائق وتمتلك زمام أمورها، وأن تفكر في الاحتياجات والأولويات الوطنية المتنوعة، وأن تدرج استراتيجيات متوازنة تضم الأهداف الاستراتيجية الأربعة جميعها والمساواة بين الجنسين وعدم التمييز بوصفها قضايا مشتركة بينها.

١٠. ولقد اتخذ عدد من الخطوات لجعل النهج المتكامل يتجسد في نشاط المكتب. وأحرز تقدم في تعزيز البحوث القائمة على البيانات وتحليل السياسات بهدف مساعدة الدول الأعضاء في سعيها إلى تحقيق أهداف إعلان العدالة الاجتماعية في ظل ظروفها الوطنية الخاصة.

١١. وساعد إعلان العدالة الاجتماعية على زيادة اتساق السياسات والتنسيق والتعاون فيما بين منظمة العمل الدولية وسائر وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الاقتصادية متعددة الأطراف، بيد أن التحديات لا تزال ماثلة. وتوخياً للنهوض ببرنامج العمل اللائق ضمن المؤسسات الدولية والإقليمية، لا بد من تعزيزه من خلال الشراكات المؤسسية وآليات التعاون. وينبغي تحسين التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية والهيئات الفاعلة الأخرى بغية تدعيم استراتيجيات وسياسات شاملة ومنسقة بهدف النهوض بجميع الأهداف الاستراتيجية وتقوية إسهامها في العمل اللائق. وما فتئت ترجمة الالتزامات رفيعة المستوى ترجمة فعلية إلى سياسات وبرامج على المستوى القطري والإقليمي، تحدياً قائماً.

## ثالثاً - مجالات العمل ذات الأولوية

### ألف - المبادئ والسياسات الرامية إلى تحقيق كامل إمكانات إعلان العدالة الاجتماعية

١٢. لا بد من الاضطلاع بالمزيد من الأنشطة الملموسة لتحقيق كامل إمكانات إعلان العدالة الاجتماعية مع إيلاء الاهتمام الواجب للمضي قدماً بالعمل اللائق في إطار تنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠، لا سيما عن طريق إدماج العمل اللائق في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة.
١٣. وفي عالم العمل المتغير وبالنظر إلى سرعة التغيرات التكنولوجية والمجتمعية والديمقراطية والاقتصادية والبيئية، ينبغي أن تكون الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء للتوصل إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية المتلازمة والمترابطة والمتكافئة للعمل اللائق، قائمة على الحاجة الملحة إلى النهوض بما يلي:
- (أ) العمالة عن طريق تكوين بيئة اقتصادية ومؤسسية تمكينية لصالح منشآت منتجة ومجزية ومستدامة بالاقتران باقتصاد اجتماعي قوي وقطاع عام قابل للديمومة، بهدف تعزيز فرص دخل وعماله ونمو تشمل الجميع؛
- (ب) الحماية الاجتماعية - الضمان الاجتماعي وحماية اليد العاملة - لضمان قسط عادل من ثمار التقدم للجميع؛
- (ج) الحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي بوصفهما أدوات حاسمة من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأربعة تحقيقاً فعالاً على المستوى الوطني والإقليمي والدولي؛
- (د) المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، الشاملة والثابتة، وأهميتها الخاصة بوصفها على حد سواء حقوقاً وظروفاً تمكينية، ولا سيما الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية؛
- (هـ) المساواة بين الجنسين وعدم التمييز أيضاً بوصفهما قضايا مشتركة بين الأهداف الاستراتيجية الأربعة؛
- (و) قدر أكبر من امتلاك زمام الأمور واتساق السياسات والتكامل بين النهج الوطنية والإقليمية والدولية لمقاربة التنفيذ الكامل لإعلان العدالة الاجتماعية وبرنامج عام ٢٠٣٠؛
- (ز) التعاون بين الدول الأعضاء فضلاً عن التعاون بين الدول الأعضاء والمنظمات الدولية بشأن القيام على المستويين الوطني والإقليمي بتقاسم الممارسات الجيدة المستمدة من التنفيذ الناجح للمبادرات المنطوية على عنصر العمل اللائق.
١٤. وتوخياً لتحقيق كامل إمكانات إعلان العدالة الاجتماعية، ينبغي لتنفيذ الأهداف الاستراتيجية الأربعة أن يكون مكيفاً مع الاحتياجات والظروف الخاصة في كل بلد وأن يكون مرهوناً بالتزاماته الدولية القائمة وبالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

### باء - إجراءات منظمة العمل الدولية لمساعدة الدول الأعضاء فيها مساعدة فعالة

١٥. توخياً لمساعدة الدول الأعضاء في المنظمة مساعدة فعالة فيما تبذله من جهود لتحقيق كامل إمكانات إعلان العدالة الاجتماعية، يدعو المؤتمر منظمة العمل الدولية إلى أن تستخدم أفضل استخدام جميع وسائل العمل المتاحة لها من أجل:

#### ١-١٥ نظام المعايير

ضمان وجود روابط ملائمة وفعالة بين المناقشات المتكررة ونتائج مبادرة المعايير، بما في ذلك استكشاف خيارات استخدام أفضل للفقرتين ٥(هـ) و ٦(د) من المادة ١٩ من دستور منظمة العمل الدولية، دون زيادة الالتزامات الواقعة على الدول الأعضاء في تقديم التقارير.

## ٢-١٥ المناقشات المتكررة

- (أ) اعتماد طرائق مناسبة لتحسين تركيز المناقشات المتكررة وضمان أنها تستند إلى الوقائع والتحديات القائمة بحيث:
- "١" تقدم استعراضاً محدثاً على نحو منتظم عن الوقائع والاحتياجات المتنوعة في الدول الأعضاء فيما يتعلق بكل هدف من الأهداف الاستراتيجية؛
- "٢" تقيم نتائج أنشطة منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بالأهداف الاستراتيجية لتسهيل اتخاذ القرارات بشأن الأولويات المستقبلية؛
- "٣" تثير المناقشات المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي والبرنامج والميزانية في منظمة العمل الدولية.
- (ب) اعتماد طرائق لضمان أن تؤدي الدراسات الاستقصائية العامة والمناقشات المتصلة بها في اللجنة المعنية بتطبيق المعايير، إلى الإسهام في المناقشات المتكررة حسب مقتضى الحال.
- (ج) دراسة إمكانية اعتماد دورة أقصر للمناقشات المتكررة لكل هدف من الأهداف الاستراتيجية الأربعة، مع مراعاة ما يلي:
- "١" الاشتراطات المحددة المتصلة بدراسة كل هدف من الأهداف الاستراتيجية؛
- "٢" دورة برنامج وميزانية من سنتين وخطة استراتيجية من أربع سنوات؛
- "٣" مساهمة المناقشات المتكررة في تبسيط عملية وضع جدول أعمال المؤتمر؛
- "٤" الممارسة الماضية القائمة على أن يدرج على نحو مستقل في جدول أعمال المؤتمر موضوع حماية اليد العاملة وموضوع الضمان الاجتماعي؛
- "٥" إمكانية تجميع الأهداف الاستراتيجية عند إدراجها في جدول أعمال المؤتمر؛
- "٦" توقيت التقييم المقبل لأثر إعلان العدالة الاجتماعية؛
- "٧" إسهام منظمة العمل الدولية في متابعة واستعراض الأمم المتحدة لتنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠.

## ٣-١٥ تقوية الإطار القائم على النتائج والبرامج القطرية للعمل اللائق

- (أ) وضع خطة استراتيجية للفترة ٢٠٢١-٢٠١٨ بالاستناد إلى نهج متكامل لمقاربة العمل اللائق، تشمل جميع الأهداف الاستراتيجية الأربعة والقضايا المشتركة بينها. وينبغي أن يستند تنفيذها إلى أولويات الهيئات المكونة واحتياجاتها المحددة وأن يستخدم على أفضل وجه جميع وسائل عمل منظمة العمل الدولية ويدعم تنمية قدرات الهيئات المكونة.
- (ب) استعراض إطار نتائج البرنامج والميزانية، بما في ذلك المؤشرات والإبلاغ عن النتائج والممارسات الجيدة والدروس المستخلصة، بما يسمح لمنظمة العمل الدولية أن تقيم النتائج وتبين إلى هيئاتها المكونة طريقة إسهام نشاطها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأربعة.
- (ج) تقوية تقييم منظمة العمل الدولية وتعلمها المؤسسي بغية تبيان الأثر وتحسين تقديم الخدمات إلى الهيئات المكونة.
- (د) ضمان أن تشمل جميع البرامج القطرية للعمل اللائق استراتيجيات متكاملة ومتوازنة لتعزيز جميع الأهداف الاستراتيجية والقضايا المشتركة بينها في مجموعة أولويات تحددتها الهيئات المكونة الثلاثية الوطنية؛ وأن تتضمن نتائج قابلة للقياس وواقعية وقابلة للتحقيق؛ وأن يكون لديها لجان توجيهية ثلاثية أو مننديات مماثلة لضمان امتلاك زمام الأمور وزيادة الأثر.
- (هـ) دعم الدول الأعضاء لتحسين اتساق البرامج القطرية للعمل اللائق لديها مع استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية، وحيثما يقتضي الأمر، استراتيجيات التنمية المستدامة الإقليمية التي تدمج برنامج عام ٢٠٣٠ وعناصر العمل اللائق فيه، ومع أطر تخطيط الأمم المتحدة على المستوى القطري أو، حيثما يقتضي الأمر، على المستوى الإقليمي.

#### ٤-١٥ بناء القدرات المؤسسية

- (أ) زيادة تعزيز القدرة المؤسسية للدول الأعضاء والمنظمات التمثيلية لأصحاب العمل وللعمال وفقاً لاحتياجاتها، بهدف اتباع سياسة اجتماعية مناسبة وفعالة ومنتسقة من أجل تحقيق العمل اللائق والتنمية المستدامة.
- (ب) إنكاء الوعي لدى الهيئات المكونة وتعزيز فهمها وقدراتها - بما في ذلك من خلال مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو والبرامج الإقليمية والبرامج على الانترنت - لتحقيق أهداف إعلان العدالة الاجتماعية وقياس ورصد نتائج جهود تنمية القدرات هذه على نحو منتظم ومتسق.
- (ج) تقوية وتبسيط تعاونها الإنمائي وإرشادها المختص لدعم ومساعدة الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لإحراز تقدم على أساس ثلاثي في اتجاه تحقيق جميع الأهداف الاستراتيجية.

#### ٥-١٥ البحوث وجمع المعلومات وتقاسمها

- (أ) مواصلة تقوية بحوثها الموجهة نحو السياسة العامة والقائمة على البيّنات، مع مراعاة احتياجات الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية بهدف دعم حوار سياسي مستنير يولي اهتماماً خاصاً إلى التحديات والفرص المرتبطة بالاتجاهات والمحرركات الأخذة في تحويل عالم العمل.
- (ب) تقوية قاعدة المعارف لتحسين فهم إسهام النهج المتكامل في تحقيق العمل اللائق لصالح التنمية المستدامة.
- (ج) زيادة تعزيز قدرات الدول الأعضاء على إصدار واستخدام وتقاسم إحصاءات ومعلومات تشمل جميع الأهداف الاستراتيجية الأربعة فضلاً عن المساواة بين الجنسين وعدم التمييز بوصفهما قضايا مشتركة بينها، بالإضافة إلى المعلومات عن أفضل الممارسات، بما في ذلك من خلال استعراضات الأقران الوطنية الطوعية.
- (د) الاضطلاع عن طريق مجلس الإدارة بزيادة تطوير إطار من أجل مؤشرات العمل اللائق، يتيح للدول الأعضاء أن تقيس تقدمها المحرز في اتجاه تحقيق العمل اللائق وفقاً لاحتياجاتها وظروفها الوطنية.
- (هـ) مساعدة الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى استخدام مؤشرات للعمل اللائق تتناسب مع احتياجاتها وظروفها الوطنية بغية رصد التقدم المحرز وتقييمه.

#### ٦-١٥ الشراكات واتساق السياسات من أجل العمل اللائق

- (أ) وضع استراتيجية ترمي إلى تعزيز العمل اللائق من خلال الشراكات واتساق السياسات بالاستناد إلى مبادئ التكامل والتكافل مع المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية المعنية التي تضطلع بولايات في مجالات وثيقة الصلة بها. وفي إطار جميع هذه الشراكات، ينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تعزز فهم قيمها وولايتها ومعاييرها والإقرار بها.
- (ب) إدراج تركيز خاص في مثل هذه الاستراتيجية على تشجيع النمو الشامل والعمل اللائق على المستوى القطري مع المؤسسات المالية والاقتصادية الإقليمية والدولية.
- (ج) تقوية قدرات منظمة العمل الدولية وقدرات هيئاتها المكونة على الإسهام في تحقيق العمل اللائق والأهداف المتصلة به في برنامج عام ٢٠٣٠ على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، بالاستناد إلى النهج المتكامل لإعلان العدالة الاجتماعية.
- (د) تعزيز اتساق السياسات عن طريق تقديم إرشاد سياسي قائم على البيّنات والعمل على نحو وثيق مع الوزارات والإدارات الحكومية المعنية وعن طريق تسهيل مشاركة الهيئات المكونة الثلاثية في استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية وأطر تخطيط الأمم المتحدة ذات الصلة.

- (هـ) ريادة أو إرساء تحالفات تتصل بالهدف ٨<sup>٢</sup> وبغيره من أهداف برنامج عام ٢٠٣٠ المتصلة بالعمل اللائق، بمشاركة الشركاء الثلاثيين بما يتفق مع القرار بشأن الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي (٢٠٠٢) وضمن إطار إعلان العدالة الاجتماعية.
- (و) المساهمة في متابعة واستعراض إطار برنامج عام ٢٠٣٠ عن طريق إسهامات بشأن اتجاهات ومؤشرات العمل اللائق في التقارير الوطنية والإقليمية والعالمية التي ستستقي منها عمليات الاستعراض السنوية التي يجريها المنتدى السياسي رفيع المستوى في الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة.
- (ز) في سياق مبادرة المنشآت والترحيب بالنمو الذي تحقق مؤخراً في شركات منظمة العمل الدولية مع القطاعين العام والخاص، تعزيز التزامها مع القطاع الخاص مع مراعاة الإرشادات التي قدمها مجلس الإدارة في دورته ٣٢٦ (أذار/ مارس ٢٠١٦) فضلاً عن استنتاجات المؤتمر بشأن تعزيز المنشآت المستدامة (٢٠٠٧) وإعلان المبادئ الثلاثي بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية (١٩٧٧) وتوصية الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، ٢٠١٥ (رقم ٢٠٤)، واستنتاجات المؤتمر بشأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة واستحداث العمل اللائق والعمالة المنتجة (٢٠١٥).
- (ح) تشجيع الشراكات الاستراتيجية مع الهيئات الفاعلة المعنية من غير الدول، بما يتمشى مع مبادئ الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي.
- (ط) تشجيع تنفيذ الهدف ١٧<sup>٣</sup> من برنامج عام ٢٠٣٠ وتكامله مع استراتيجية التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية.
- (ي) اجتذاب المزيد من الموارد من أجل تنفيذ إعلان العدالة الاجتماعية وزيادة تنوع مصادر التمويل وتشجيع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث وتقوية السعي المتكامل إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأربعة عن طريق مشاريع وبرامج إنمائية كبرى.

#### جيم - إجراءات الدول الأعضاء

١٦. يناشد المؤتمر الدول الأعضاء أن تتخذ إجراءات مناسبة في سياق ظروفها الوطنية من أجل:
- (أ) إدراج برنامج العمل اللائق في تنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠، بما في ذلك الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية من أجل التنمية المستدامة؛
- (ب) حفز الإجراءات كي تحقق تدريجياً تصديق وتنفيذ الاتفاقيات الأساسية واتفاقيات الإدارة السديدة؛
- (ج) تعزيز انساق السياسات فيما بين الوزارات وإدماج العمل اللائق في السياسات الوطنية. ويمكن أن تشمل هذه الجهود، حيثما اقتضى الأمر، مشاورات فعالة فيما بين الوزارات المعنية ومع الشركاء الاجتماعيين؛
- (د) النهوض بالمنشآت المستدامة.

#### رابعاً - متابعة مجلس الإدارة والمدير العام لمكتب العمل الدولي

١٧. يدعو المؤتمر مجلس إدارة مكتب العمل الدولي إلى ما يلي:
- (أ) تحديد الطرائق المناسبة من أجل إدماج نتيجة التقييم الحالي في عمل مجلس الإدارة وبرنامج عمل مكتب العمل الدولي؛

<sup>٢</sup> تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والمستدام والشامل للجميع، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

<sup>٣</sup> تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

(ب) النظر في إمكانية الدعوة إلى تبادل ثلاثي رفيع المستوى في الآراء بشأن دور العمل اللائق في برنامج عام ٢٠٣٠ وريادة منظمة العمل الدولية في مجال الأهداف المتعلقة بالعمل اللائق؛

(ج) الطلب من المدير العام لمكتب العمل الدولي القيام بما يلي:

"١" مراعاة نتيجة هذا التقييم في المقترحات من أجل الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١؛

"٢" تقديم مقترحات مفصلة إلى مجلس الإدارة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، تتصل بطرائق إجراء المناقشات المتكررة كما هي واردة في الفقرة ١٥-٢ بغية تحسين استيفاء أهدافها وضمان انتقال سريع من الدورة الحالية للمناقشات المتكررة إلى الدورة المقبلة؛

"٣" تقديم مقترحات إلى مجلس الإدارة في آذار/مارس ٢٠١٧، من أجل برنامج عمل يرمي إلى إنفاذ نتيجة التقييم الحاضر، تشمل حدوداً زمنية معينة وأهدافاً ومؤشرات مناسبة وقابلة للقياس؛

"٤" إبلاغ المنتدى السياسي رفيع المستوى في الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة، في اجتماعه في تموز/يوليه ٢٠١٦، والمنظمات والمنتديات الإقليمية والدولية المعنية، بالعناصر الواردة في هذا القرار والتي تتسم بجدوى خاصة من أجل تنفيذ مكونات برنامج عام ٢٠٣٠ فيما يتعلق بتحقيق العمل اللائق.

١٨. يقرر المؤتمر أن تشكل الإجراءات المبينة في هذا القرار جزءاً لا يتجزأ من التقييم المقبل لأثر إعلان العدالة الاجتماعية، الذي سيضطلع به المؤتمر.